

التوجهات الحديثة لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية (الواقع و المأمول)

أ.بوفاتح فريجة
جامعة عمارثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
الجزائر
kortoba_19@live.fr

أ.قميقي عفاف
جامعة عمارثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
الجزائر
affaf8@yahoo.fr

Submitted date: 13/06/2017

acceptance date:24/10/2018

الملخص

تحاول هاته الدراسة بيان واقع و آفاق عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، في ظل التطورات العالمية في استخدام التكنولوجيات الجديدة و إستحداث النماذج والمبادرات، وذلك إنطلاقا من توضيح الحتميات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي ألحت على إنتقال الجزائر إلى الإدارة العمومية الحديثة، وكذا عرض مختلف الأجهزة و الآليات والمشاريع المطبقة في عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية، وصولا إلى الوقوف على حيثيات التطبيق العملي لها، ومحاولة التعرف على نقاط القوة والضعف بإستخدام مؤشرات وتقارير لهيئات محلية ودولية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العمومية، الخدمة العمومية، الإدارة الإلكترونية، الجزائر الإلكترونية.

ABSTRACT

We will work in this study to examine the reality of the modernization of public administration in Algeria and its prospects, under the new world changes, as using of new technologies, updating the models and initiatives. We start from spotting light on the political, economic and social causes, pushing Algeria to go to the modernization of public administration, also on the systems, mechanisms, and projects, applied in this operation, finishing with the evaluation of application of it, by recognizing the strengths and weaknesses, using indicators and international and local organizations' reports.

Keywords: public administration, public services, E- administration, E-Algeria.

Jel classification code: H83.

المقدمة

لقد بدأت غالبية دول العالم منذ زمن بعيد في تطوير سياساتها بما يتناسب مع متطلبات العصر، وبما يكفل أداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة، وخاصة في القطاع الحكومي الذي إتصف دوما بالبيروقراطية وتعدّد التعقيدات في الإجراءات المطلوبة، والجزائر على غرار باقي الدول، توجّهت نحو الإصلاح والتحديث الإداري لمواكبة التطورات الحاصلة في ترقية وظائف المؤسسات الحكومية، ومن ثم الدخول في عصر المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، وهذا بإحداث سلسلة من التغييرات على وظائفها التقليدية للتحوّل نحو الإدارة العمومية الحديثة.

وإنطلاقا من أي قياس لأي تجربة أو مبادرة نحو عصرنة الإدارة العمومية والنهوض بمستوى خدماتها العامة، تتوقف على النظر فيما تم تحقيقه من إستعداد، ومن واقع الجاهزية نحو التطبيق، ومستوى الفاعلية في الإنجازات، تنطلق هاته الدراسة لتقدم تحليلا تقييميا لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية، بين ما تمّ تحقيقه على أرض الواقع وما يطمح له، وهذا بوضع التجربة الجزائرية قيد البحث من خلال عرض أهم ملامح التغيير في الإدارة العمومية الجزائرية، والحتميات التي ألحت على

ذلك، وكذا أهم النماذج والمبادرات والمشاريع المطبقة في مختلف القطاعات في الجزائر، وصولاً إلى تقييم واقع الإدارة العمومية الجزائرية، وذلك بالإعتماد على عدد من المؤشرات والتقارير المساعدة للبيئات الدولية والمحلية. ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل وصلت حقيقة عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية الحالية إلى مستوى النموذج العالمي المتكامل؟.

وسنتعرض لهذا الموضوع الهام ضمن المحاور الأساسية التالية:

- 1- الإدارة العمومية الجزائرية وحتميات التغيير.
- 2- الأجهزة والآليات المستحدثة لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية.
- 3- المشاريع والنماذج المطبقة لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية.
- 4- تقييم واقع الإدارة العمومية الجزائرية المعاصرة.

أولاً: الإدارة العمومية الجزائرية وحتميات التغيير

إن حتمية التغيير الإداري في كل الإدارات بمختلف إتجاهاتها وتياراتها، فرضت لعدّة عوامل موضوعية وبما أن الإدارة هي عصب الدولة ووظيفتها الأساسية تمكن في تحقيق النفع العام وفق الرؤية السياسية للنظام السياسي القائم، فإن أي تغيير في هياكل أو وظائف هذا الأخير يستدعي بالضرورة تكيفاً للإدارة مع هذا الوضع. ومع ما عرفته الجزائر من تحول سياسي و إقتصادي منذ سنة 1989 كان لزاماً على الدولة إجراء التغييرات المنوطة على وظائف الإدارة تماشياً مع النهج الجديد الذي إعتمدته:

1- الحتميات السياسية:

تنبع هذه الحتمية من كون الإدارة العمومية هي الإدارة الفعّالة لتنفيذ السياسة الجديدة للنظام السياسي وبرامجه وأهدافه، وفي هذا الإطار أكدت لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها أن تطوير وتحسين أداء الإدارة في الجزائر برز في سياق التحولات السياسية التي عرفتها البلاد، نظراً لإنفتاح الحقل السياسي على فاعلين جدد لإرساء التعددية، كما يندرج ضمن التحولات المؤسسية التي عرفتها البلاد بعد العشرية السوداء التي أفقدت مؤسسات الدولة هيبتها ومشروعيتها، ومن ثم كان البحث عن تعزيز مؤسسات الدولة عن طريق إعادة البناء الهندسي للمؤسسات.

إن الحتميات السياسية الدافعة نحو إعادة النظر في الإدارة العمومية الجزائرية تمثلت أساساً في:

- تكريس المسار الديمقراطي وتعزيز دور المنظمات وجمعيات المجتمع المدني.
- تعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان.
- تعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق الثقافية في التسيير الإداري.

2- الحتميات الاقتصادية:

وذلك في نطاق التغيرات الاقتصادية التي شهدتها بلادنا في إطار ما يعرف بالتحريك الاقتصادي وإنفتاح السوق.

فمثل هذا التغيير الذي يتم إدخاله على السياسات الاقتصادية يتطلب بالمقابل تغييراً جوهرياً في الإدارة العمومية في الإتجاه الذي يتوافق مع هذه السياسات، من خلال ما يلي:

- تقليص حجم الجهاز الحكومي وضبط هياكله الإدارية والوظيفية من خلال الإبقاء على الضرورية منها فقط، واللازم لأداء أدوار الجهاز الحكومي بعد إعادة تشكيلها.
- إعادة تشكيل أدوار الجهاز الحكومي وإعادة النظر في وظائفه وذلك بتنمية أدوار الحكومة في بعض المجالات وتقليصها في مجالات أخرى تتعلق ببعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- الإهتمام بتحسين مؤشرات الجودة والفعالية في الإدارة العمومية بالإعتماد على نظم إدارة الجودة الشاملة.

3- الحتميات الاجتماعية والثقافية:

التي تفرضها مجموعة التحولات الاجتماعية التي تعرفها البلاد والتي تشمل تطلع المجتمع لمستويات معيشية أفضل، الإحساس المجتمعي بأعراض العجز الذي يعاني منها الجهاز الإداري، إضافة إلى الضغط الشعبي لتحسين الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4- الحتميات الإدارية:

و ذلك في إطار تجديد قدرة الجهاز الإداري على تقديم مستويات أفضل من الأداء، سيما وأن الجهاز الإداري يعاني من العديد من مظاهر العجز والخلل. وهو ما ولد أزمة ثقة بين المواطن وأجهزة الإدارة العمومية والناعبة أساسا من عدم رضا المواطن من الخدمات التي تقدمها الإدارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقيود البيروقراطية واللاعادلة في توزيع الخدمات. إضافة إلى كل ما سبق ذكره، يبرز دور المعطيات الخارجية وما تفرضه من تحولات، وفي هذا الشأن أكدت لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها أن إصلاح الدولة يستلزم في إطار عالمي يرتبط أساسا بالتغيرات الحاصلة من جراء العقائد الجديدة للعولمة بكل أشكالها وبالمناطق الجديدة للسيطرة والتبعية الذي تفرضه مراكز القوى العالمية والذي يرمي إلى تقليص سيادة الدول وتحويلها إلى دول حارسة للديموقراطية وحقوق الإنسان على مستوى إقليمها، كما يرتبط بسباق التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة التي يشهدها العالم، كل هذا يجعل الدول النامية ومنها الجزائر مضطرة لإعادة بناء هياكلها ووظائفها وفق هذه الرؤية الجديدة.

ثانيا: الأجهزة والآليات المستحدثة لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية

لقد أدركت الجزائر مدى تأثير هذه المتغيرات، كما إقتنع صانعو القرار بحتمية التغيير لمسايرة هذه المستجدات البيئية، وفي هذا الصدد إعتمدت الجزائر على عدة أجهزة لقيادة عملية تحسين وتطوير الأداء الإداري لتحقيق تنمية فعالة وقائدة للتنمية الشاملة. وتمثلت هذه الأجهزة والآليات فيما يلي:

1- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومية:

أنشأت بموجب المرسوم رقم 96-212 المؤرخ في 15 جوان 1996، الذي حدّد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي وذلك على النحو التالي:⁵⁹

- إقتراح عناصر السياسة الوطنية في ميادين الإصلاح الإداري و الوظيف العمومي والسهير على تنفيذها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- دراسة وتحضير إقتراح بالتشاور مع الوزراء المعنيين، القواعد العامة التي تتعلق بتنظيم الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات العمومية وتسييرها من أجل تكييفها مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية ولتلبية حاجيات المواطنين، بما في ذلك دراسة سير الإدارة العمومية وتقييمه وإقتراح كل تدبير يرمي إلى تحسين نجاعة الإدارة العمومية.
- ترقية المناهج والتقنيات العصرية لتنظيم الإدارة العمومية وعملها، من خلال المبادرة بكل عمل لتجديد الإدارة وعصرنتها باللجوء إلى التقنيات الحديثة في التسيير والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.
- ترقية كل تدبير يرمي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وذلك من خلال تنظيم وتنشيط كل تظاهرة إتجاه الموظفين تهدف إلى تعميم الأعمال الإدارية وإجراءاتها وترقية مشاركة الموظفين وتوجههم.

2- برنامج الحكومة لسنة 2000:

يضع برنامج الحكومة لسنة 2000 أهداف الإصلاح التي تعمل على الحكومة على تحقيقها كما يلي:⁶⁰

⁵⁹ مرسوم تنفيذي رقم 96 - 212 المؤرخ في 28 محرم 1417 الموافق 15 جوان 1996، المحدّد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي، الجريدة الرسمية، العدد 37، ص 8.

أ- عصرنة الإدارة: وذلك بهدف:

- تكوين إطارات الإدارات العمومية وأعوانها عن طريق رد الإعتبار للتكوين المتخصص ومراكز التكوين المهني.
- تعميم إستعمال الإعلام الآلي وشبكة الإنترنت.
- تخفيف إجراءات و آجال إنجاز المهام الإدارية.
- تطوير الشفافية و الإتصال داخل الإدارة.

ب- ترشيد الإدارة العامة: عن طريق:

- دعم التناسق بين مختلف الإدارات العمومية المركزية والمحلية للإسراع في حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- اللجوء إلى الخبرات الأجنبية ومنح الإمتياز للتحكم في تكاليف مهام الإدارة العمومية وتقليصها.
- التضامن والتكامل مع مصالح الرقابة لمكافحة مظاهر الغش والإعتداءات على إطار معيشة المواطنين.

ج- رد الإعتبار للإدارة العمومية: بواسطة:

- محاربة كل أشكال السلوكيات الرعية والأخلاقية في المرفق العام.
- إستعادة سلطة الدولة في محاربة كل أشكال الغش والمساس بممتلكات المجموعة الوطنية.

3- المديرية العامة للإصلاح الإداري:

أنشأت هذه الأخيرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192-03 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2003، والذي حدّد مهام المديرية وتنظيمها الداخلي، وهي هيئة خاضعة لسلطة رئيس الحكومة و تكلف باقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الإصلاح الإداري، وضمان تنسيقها ومتابعة تنفيذها بالتشاور مع الإدارات المعنية. بالإضافة إلى مهام أخرى موضحة في المادة 3 من نفس المرسوم أعلاه، والتي تتشابه مع مهام الوزارة المنتدبة في مجال الإصلاح الإداري.

أما على مستوى الهيكل التنظيمي، فنجد أنه على عكس الجهاز السابق الذي يأخذ شكل مديريات، فإن جهاز المديرية العامة للإصلاح الإداري يأخذ شكل مديريات دراسات، أي يقتصر تنظيمه الداخلي على 3 مدراء دراسات يساعدون المدير العام للإصلاح الإداري ويكلفون على التوالي ب: التنظيم والعمل الإداريين، العصرنة والتطوير الإداريين، التقييم والتحليل الإستراتيجي.

61

4- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

أنشأت هذه الهيئة قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية، وهي الهيئة التي نصّ عليها القانون 01-06 المتعلق بمكافحة الفساد، وتم إنشاؤها بموجب المرسوم 413-06 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2006.⁶² وقد كلفت هاته الهيئة بمجموعة من المهام التي تضمنتها المادة 20 من القانون 01-06 وذلك كما يلي:⁶³

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتجسيد مبادئ دولة القانون وتكريس مبدأ الشفافية.

⁶⁰ رفيق بن مرسل (2011)، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص ص 146-147.

⁶¹ مرسوم تنفيذي رقم 192-03 مؤرخ في 26 صفر 1424 الموافق 28 أفريل 2003، المحدد لمهام المديرية العامة للإصلاح الإداري وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 30، ص 13.

⁶² مرسوم رئاسي رقم 413-06 المؤرخ في أول ذي القعدة 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 17.

⁶³ القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 8.

- تقديم التوجيهات وإقتراح التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي ترمي من الوقاية من الفساد، وكذا تتعاون الهيئة مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج لتوعية وتحسيس المواطن بأضرار الفساد وجمع وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، والبحث عن عوامل الفساد وأسبابه، وتقديم تدابير لإزالتها والقضاء عليها.
- تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية، ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.
- ضمان تنسيق و متابعة النشاطات و الأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية والمنظمة المدعمة بإحصائيات وتحليلات متصلة بمجال الوقاية من الفساد الواردة من القطاعات المعنية.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني والدولي.

ثالثا: المشاريع و النماذج المطبقة لعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية

توجهت الجزائر على غرار باقي الدول نحو الدخول في عصر المعلومات، ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية، ومنظمات الخدمة العامة، التي تبنت إحداث سلسلة من التغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو إستخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدمية، بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية، ومن ثم الخدمات العامة الإلكترونية، بحثا عن سبل ترشيد الخدمة العمومية.

1-مشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس هياكل ومهام الدولة و إقتصاد الجزائر، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية و الجماعات المحلية، وذلك بإعداد مشروع العصر وهو مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال في وثيقة صدرت في ديسمبر 2008، والتي تمثل حسب ما ورد فيها، أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر.

ويندرج هذا المشروع ضمن المبادرات و المشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع المعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل وتعميم إستعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في مختلف القطاعات بوضع خدماتها على شبكة الإنترنت.

64

2- محاور الجزائر الإلكترونية:

تتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، ومن بين هذه المحاور نذكر:⁶⁵

- تسريع إستخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع إستعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في المؤسسات.

⁶⁴ صبرينة مقناني (2012)، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، حول (الحكومة و المجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية)، الدوحة، قطر.

⁶⁵ عبد القادر بلعربي وآخرون (2012)، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول (الإقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الإقتصاديات الدولية)، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، ص ص 8-7.

- تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال.
- دفع تطوير الإقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال تطويرا مكثفا.
- تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع والفاائق السرعة، بحيث تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين و التأطير الجيد.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع الأخذ بعين الإعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة و الصعوبات المسجلة.
- آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".
- الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لابد من الإستغلال الأمثل لمصادر التمويل.

3- البرامج الأساسية لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية:

تمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية في:⁶⁶

- برنامج تطوير التشريعات: و الذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات.
- برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- برنامج التطوير الإداري و التنفيذي: و الذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر إستخدامها للمعاملات الإلكترونية.
- برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على إستخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية و التي تتضمن إستخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات، وتحديث البنية الأساسية للإتصالات والمعلومات.
- برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية، بهدف القدرة على إدارته كل حسب إختصاصه.
- برنامج الإعلام و التوعية: من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي، وكيفية الإستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.
- كما تبنت العديد من الوزارات و المؤسسات العمومية و الهيئات الإدارية مشاريع عصرية وتحديث لتطوير العمل وإنجاح الإنتقال نحو الجزائر الإلكترونية (كمشاريع الصحة والجمارك والعدالة ... إلخ)، من ذلك مشروع وزارة الداخلية والجماعات لعصرية الإدارة العمومية، من أبرز ملامحه:
- إعداد شبكة معلوماتية لوزارة الداخلية.
- رقمنة وأرشفة الوثائق الإدارية.
- عصرية وثائق الهوية والسفر بإطلاق برنامج بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري.
- مشروع المواطن الإلكتروني.

وقد رصدت الدولة ما يفوق عن 230 مليار دينار لإتمام مشروع الجزائر الإلكترونية، ككلفة إستثمار تشمل أيضا منظومة الإنترنت وتطوير البرمجيات، و ضمن هذا المبلغ جرى رصد 85 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية والموارد البشرية، كما خصّصت الحكومة سنة 2013 ما قيمته 140 مليار دج لوزارة البريد وتكنولوجيايات الإعلام و الإتصال، حتى يتسنى لها تحقيق

⁶⁶ فتيحة فرطاس (2016)، عصرية الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مقال بمجلة (الإقتصاد الجديد)، العدد 15، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 317.

منشأتها التي ستصبح بعدها ملكا لإتصالات الجزائر، و أن هذا الإستثمار سيسمح بتعزيز شبكة الألياف البصرية في الجزائر وتكثيف منشأتها، و كذا تنمية القدرات في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال إلى غاية 2015، وكانت الحكومة قد منحت في إطار المخطط لمرافقة إتصالات الجزائر قرضا قيمته 115 مليار دج على مدى 15 سنة، بنسبة فائدة تقدر بـ 3.5% يضاف هذا إلى ما خصّصته إتصالات الجزائر من إستثمارات هامة في تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات الدفق السريع قبل بدء مشروع الجزائر الإلكترونية، بلغت قيمتها 77.4 مليار دج في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007.⁶⁷

4- نماذج لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

بالرجوع للتطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية في الجزائر، فإنه دعما لسرعة الإستجابة و تلبية طلبات المواطنين في الحصول على الخدمة بشكل متواصل وتلبية لإنشعالاتهم، فقد تم الإعتماد في العديد من القطاعات على الأساليب التكنولوجية والمعاصرة للتعامل مع المواطنين، نذكر منها:⁶⁸

أ- قطاع البريد والمواصلات:

قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع 06 ملايين بطاقة سحب إضافة إلى تأسيس 500 مركز سحب إلكتروني لبريد الجزائر، وبعد إنطلاق عملية توزيع بطاقات السحب كبريات أولية بالجزائر العاصمة، باشرت مصالح البريد إبتداءا من الفاتح جانفي 2007 عملية توفير بطاقات السحب الإلكتروني وتعميم إستعمالها.

ب- قطاع العدالة:

يعتبر إصلاح قطاع العدالة أحد أهم مشاريع الإصلاح الأساسية في برنامج الحكومة والذي تهدف من خلاله إلى محاولة تحقيق النزاهة وإقرار العدالة و التأسيس لدولة القانون وذلك بالعديد من الوسائل ومن بينها:

- على مستوى موقع الواب الخاص بوزارة العدل، تم فتح بريد إلكتروني contact@mjustice.dz للإجابة على أسئلة المواطنين في وقت قياسي.

- إنشاء مواقع واب للمجالس القضائية تتضمن هذه المواقع معلومات حول نشاطات هذه المجالس كل على حدى.

- إنجاز مواقع واب لكل من المحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، مركز البحوث القانونية والقضائية.

- إنجاز شبك إلكتروني على مستوى كل الجهات القضائية، يسمح بإعطاء كل المعلومات عن القضايا المسجلة في وقت قياسي، كما يمكن أيضا من إستقبال المواطنين والمحامين وفئة ذوي الإحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاءات لكل فئة.

- إنطلاق مشروع رقمنة الأرشيف القضائي الذي أدى إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره من خلال الإستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر، وكذا جعل عمليات البحث و الإسترجاع تتم بسرعة وفعالية.

ج- القطاع المصرفي والمالي:

من خلال إستعمال شبكة الإتصالات الإلكترونية، حيث بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته، وذلك بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات هذا العامل الذي كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات

⁶⁷ أحمد بن يوسف و منير نوري (2016)، معوقات توظيف التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال في المؤسسات العمومية الجزائرية، مقال بمجلة (اقتصاديات شمال إفريقيا)، العدد 14، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 214-215.

⁶⁸ علي غريبي (2016)، إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها، مقال بمجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 03، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، ص ص 425-428.

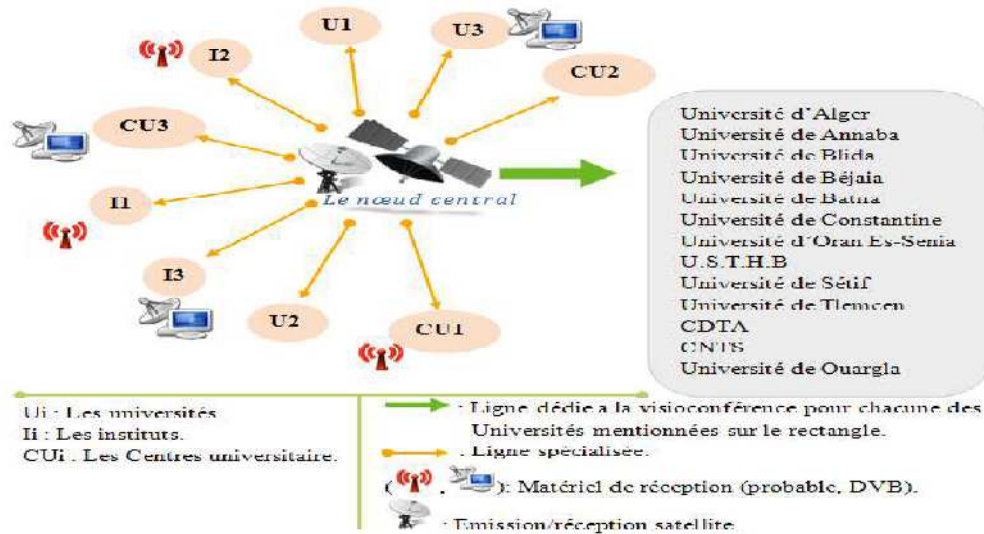
على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب)، ورغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل:

- بطاقة السحب من الصرافات الآلية (DAB) لمؤسسات البريد.
- البطاقة المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، بنك البركة الجزائري.
- د- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

كثيرة هي صور إستغلال التكنولوجيا الحديثة في قطاع أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ويمكن إيراد أمثلة عنها كما يلي:

- الإطلاع على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا جميع الجامعات والمراكز الجامعية على مستوى الوطن ما يقرب كل الطلبة والأساتذة وجميع المواطنين منها.
- عمليات التسجيلات الجامعية بالوسائل الإلكترونية للطلبة الحاصلين على البكالوريا، ومنح الجامعة لهم فرصة التسجيل الأولي عن طريق الإنترنت بملأ إستمارة إلكترونية، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا عبر المواقع الإلكترونية.
- الإتصال بالمكتبات الإلكترونية المركزية للجامعات بهدف السماح لكل من الطلبة والأساتذة بالإستفادة من خدماتها.
- برنامج التعليم عن بعد: فقصده تخفيف نقائص التأطير من جهة و أيضا من أجل تحسين نوعية التكوين تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل:
- المرحلة الأولى: وهي مرحلة إستعمال التكنولوجيا المحاضرات المرئية على الخصوص قصد إمتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين. (المدى القصير)
- المرحلة الثانية: تعتمد على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني) وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية. (المدى المتوسط)
- المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم "من بعد" بواسطة قناة المعرفة التي يتعدى مجال إستخدامها و الإستفادة منها بكثير، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين: أشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص يحتاجون لأمر متخصصة، أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم، مرضى متواجدون في المستشفيات .. إلخ.
- و يركز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN).
- و الشكل أدناه يوضح الهيكلية الشاملة لنظام المحاضرات المرئية ومدى إعتقادها على الوسائل الحديثة والمتطورة في تسييره.

الشكل 01: يوضح الهيكل الشاملة لنظام المحاضرات المرئية



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mesrs.dz)

رابعا: تقييم واقع الإدارة العمومية الجزائرية المعاصرة

نعرض ضمن هذه النقطة تقييما لواقع عصنة الإدارة العمومية الجزائرية، مركزين على إستخدام الإدارة الإلكترونية في العصنة من خلال بعض الدراسات المتخصصة، تقارير بعض الهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.

1- تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

في تقييم للوضع معد من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والذي أشار إلى أنه على الرغم من الإستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية، لا تزال أعمال عصنة الإدارة بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير الخدمات عبر شبكة الإنترنت غير مكتملة وغير مثمّة، والسبب الرئيسي في ذلك هو غياب خطط عمل ذات أهداف محددة بوضوح، سواء على مستوى القطاعات أو على الصعيد الوطني. ويعترف التقرير أيضا أن عملية أسرتك (1 و 2 التي إعتدها مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 من أجل تحفيز المواطنين على الإستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، لم تحقق أهدافها بسبب سوء إدارة العملية وإنعدام التحكم فيها مجملا، مما أدى إلى إنعدام الإهتمام والتحمس لها لدى المواطن.⁶⁹

2- تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي:

إحتلت الجزائر المرتبة 117 من مؤشر الجاهزية الشبكية حسب تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2016، من مجموع 139 دولة شملها الإستقصاء،⁷⁰ في تطور ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، بانتقالها لمراتب أعلى لتحقيق طموح مشروع الجزائر الإلكترونية، حيث كان ترتيبها 131 من أصل 144 دولة في سنة 2013.⁷¹ إلا أنها تبقى ضعيفة وغير كافية مقارنة بدول أخرى كالبحرين المملكة السعودية تونس المغرب التي إحتلت مراتب متقدمة هي كالتالي على الترتيب 28، 33، 81، 78 حسب ذات التقرير.⁷²

وفيما يلي تفصيل المؤشرات الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية التي توضح موقع الجزائر خلال السنتين 2013 و 2016:

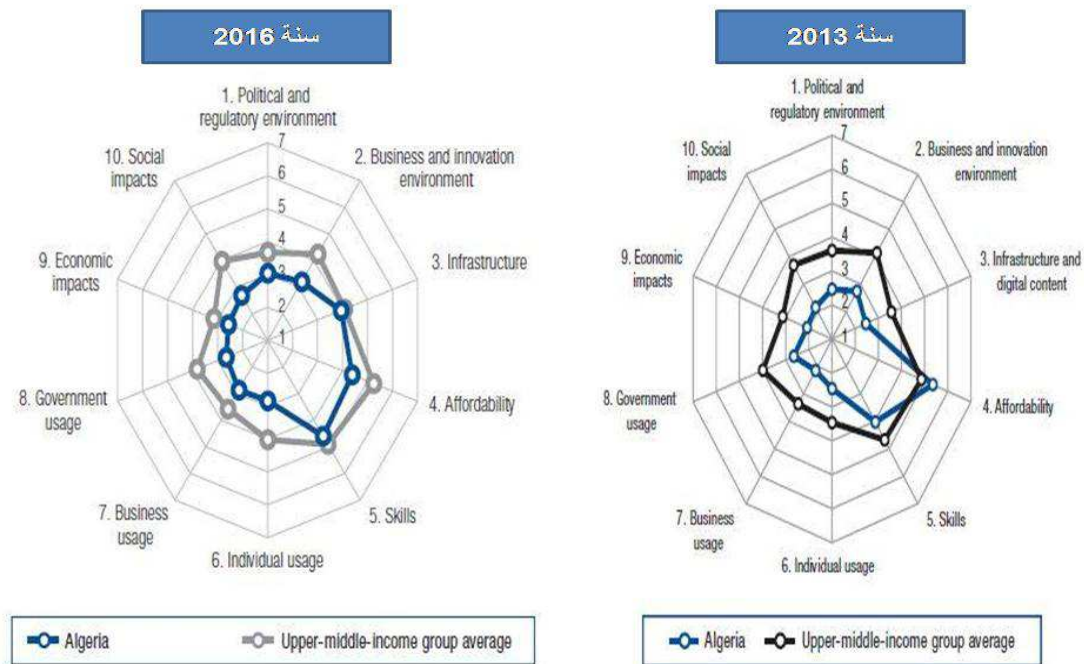
⁶⁹ أحمد بن يوسف ومنير نوري، مرجع سبق ذكره، ص 215.

⁷⁰ Silga BALLER and others (2016), The global information technology report 2016, World Economic Forum, Suisse, p57.

⁷¹ Soumitra DUTTA and others (2013), The global information technology report 2013, World Economic Forum, Suisse, p143.

⁷² Silga BALLER and others, op.cit, pp 63-165

الشكل 02: يوضح مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر خلال السنوات 2013 و 2016



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

-Silga BALLER and others, op.cit, p 57.

-Soumitra DUTTA and others, op.cit, p 143.

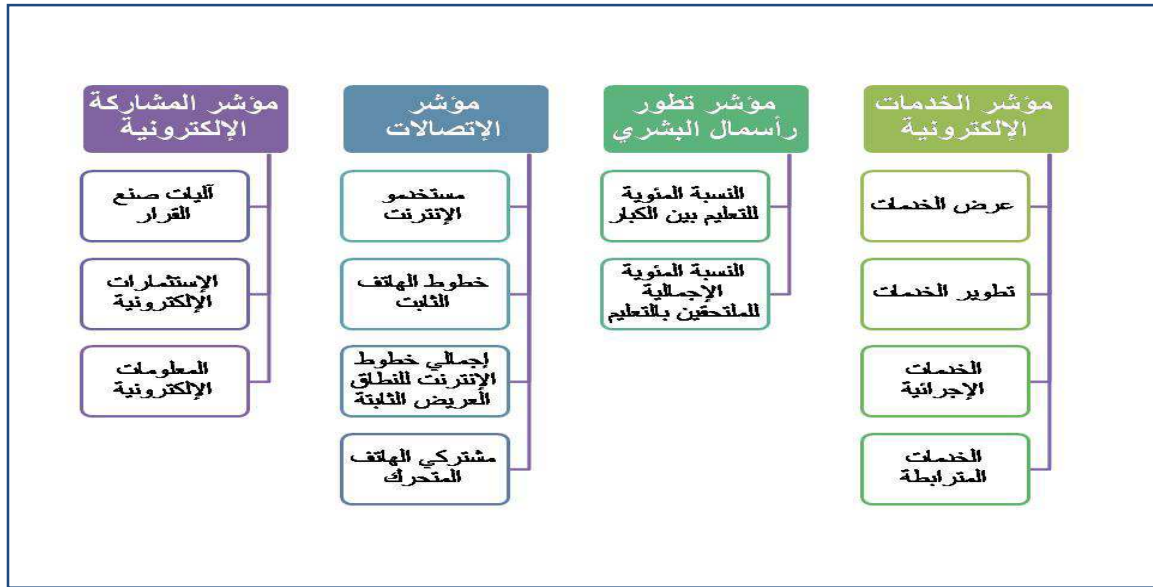
الملاحظ من الشكل أعلاه تحسّن في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2016 عن سنة 2013، حيث تحصل مؤشر البيئة (البيئة التشريعية و التنظيمية، بيئة الأعمال و الابتكار) على 7/2.6 سنة 2013 ليترفع إلى 7/3.1 سنة 2016، وكذا مؤشر الجاهزية (البنية التحتية، ملائمة التكلفة، جاهزية المهارات) من 7/4 إلى 7/4.3 سنة 2016، كما شهد أيضا مؤشر الإستخدام (مؤشر الإستخدام الفردي، الإستخدام في قطاع الأعمال، الإستخدام الحكومي) إرتفاع من 7/2.4 إلى 7/2.8، بالإضافة إلى مؤشر التأثير (التأثير الإقتصادي للتكنولوجيا، التأثير الإجتماعي للتكنولوجيا) الذي إنتقل من 7/2.1 سنة 2013 إلى 7/2.6 سنة 2016. إلا أنها تبقى في كلا السنتين أقل من المعدل المسجل لدول مماثلة لها ذات الدخل الأعلى من المتوسط.

3- تصنيف الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية:

يعتبر تصنيف الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية أهم مرجع ذي نطاق عالمي في مجال الحكومة الإلكترونية، وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة و إستمر في الصدور منذ إنطلاقه لأول مرة عام 2003 يتميز التقرير بتضمنه لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية والذي يصنف برامج الحكومة الإلكترونية حول العالم (190 دولة حسب تطورها)، حيث يعتبر مركز دولة ما في هذا المؤشر صورة مباشرة عن مدى تطور الحكومة الإلكترونية فيها،⁷³ ويوضح الشكل الموالي المؤشرات المعتمدة في تصنيف تطور الحكومات الإلكترونية.

⁷³ أحمد بن يوسف ومنير نوري، مرجع سبق ذكره، 216.

الشكل 03: يوضح المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

United nation, E-government survey 2010, department of economic and social affairs, New York, 2010.

يوضح الشكل أعلاه المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، حيث يضم أربعة مؤشرات: مؤشر الخدمات الإلكترونية (يقيس مدى تطور الخدمات الإلكترونية من حيث الوفرة والجودة وتنوع القنوات، ومدى استخدام الجمهور لها)، مؤشر تطور رأسمال البشري (يقيس مؤشرات الأمية في الدولة ومعدلات الإنتظام الدراسي)، وكذا مؤشر إتصالات (يقيس مدى تقدم البنية التحتية للإتصالات في الدولة باعتماد مؤشرات فرعية مثل إنتشار إنترنت النطاق العريض والهاتف المتحرك)، وأخيرا مؤشر المشاركة الإلكترونية (و الذي يقيس مدى استخدام الحكومة للإنترنت لممارسة الشفافية والتواصل مع الجمهور وإشراكهم في صياغة السياسات وتطوير الخدمات).

إحتلت الجزائر المرتبة 150 في مؤشر الجاهزية الإلكترونية للأمم المتحدة لسنة 2016 من أصل 190 دولة شملها الإستقصاء،⁷⁴ وفيما يلي تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة في الجزائر خلال سنتي 2010 و 2016.

الجدول 01: يوضح تطور جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر

مؤشر المشاركة الإلكترونية	مؤشر إتصالات	مؤشر تطور رأسمال البشري	مؤشر الخدمات الإلكترونية	
0.0143	0.1248	0.7377	0.0984	2010
0.1186	0.1934	0.6412	0.0652	2016

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

- United nation, E-government survey 2010, op.cit, pp 117-124.
- United nation, E-government survey 2016, op.cit, pp 154- 171.

يلاحظ من الجدول أعلاه، تحسّن نسبي في جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين سنتي 2010 و 2016 لكنه غير كاف، حيث إرتفع مؤشر المشاركة الإلكترونية من 0.0143 سنة 2010 إلى 0.1186 سنة 2016، وكذا مؤشر إتصالات، والذي إنتقل من 0.1248 إلى 0.1934 سنة 2016، بينما إنخفض كل من المؤشرين تطور رأسمال البشري والخدمات الإلكترونية بشكل طفيف. وعموما تم تصنيف الجزائر من ناحية الجاهزية الإلكترونية في المستوى المتوسط حسب ذات التقرير.

⁷⁴ United Nation (2016), E-government survey 2016, department of economic and social affairs, New York, p 154.

و على العموم يتضح أن الجزائر لازالت تعاني بعض التأخر في مجال الإستفادة من تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الإدارات العمومية من أجل عصرنتها، وهو ما دفع بالبعض إلى الحكم بأن فكرة الحكومة الإلكترونية في الجزائر لم تصل إلى النضج الكامل ولم تتجسد بعد على أرض الواقع، إذ ما يوجد منها لا يتعدى كونه تطبيقات أولية ، وذلك بسبب المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية وبطء الشبكة والمشاكل التقنية، غياب ثقافة نشر التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال بين أفراد المجتمع، يضاف إلى ذلك التأخير التشريعي والتنظيمي في المجال الإلكتروني... إلخ .

خاتمة

حاولت الجزائر وكغيرها من الدول مساهمة التطورات العالمية للإستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وأهم الآليات والوسائل المتبعة في الدول المتقدمة لعصرنة إدارتها العمومية وهذا للإرتقاء بنفسها لمصاف هاته الدول، فأُسست الهيئات وسُنّت القوانين و إُعتمدت المشاريع، نذكر بالخصوص مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، بهدف تحديث الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن بإدخال التكنولوجيا الحديثة في كل مؤسسات الدولة لتسهيل تقديم الخدمات العمومية للمواطن، وبالتالي فالتحول من الإدارة العمومية التقليدية إلى الإدارة العمومية الحديثة، ليس دربا من دروب الرفاهية بل حتمية وضعتها التغيرات العالمية للحصول على الخدمة العمومية .

إلا أن النموذج الحالي للإدارة العمومية الجزائرية و ما يعتريها من عراقيل ونقائص، يعبر فقط عن الرغبة في التحول نحو العصرنة وليس بنموذج متكامل للعصرنة، لأن التجربة الجزائرية ما زالت بحاجة إلى التطوير أكثر، ودعم أكبر لمجتمع المعلومات.

التوصيات

- في ضوء ما ذكره يمكننا طرح توصيات تصب في سبل تفعيل عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر كما يلي :
- خلق الإرادة و تعميق الوعي لدى الإدارة المسيرة بضرورة تبني سياسة الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة، مع وجود النصوص والتشريعات التي تسهل عملية العصرنة.
- توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة للتحول، مع تأهيل الموظفين في مجال التقنيات الحديثة.
- توفير السرية الإلكترونية للمؤسسات، وهذا بوضع إستراتيجية شاملة بمشاركة الدولة و جميع الفاعلين.
- تخصيص ميزانية كفيّة بتصميم و تطوير برامج و تطبيقات الحاسب الآلي داخل كل مؤسسة.
- تفعيل الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية بما يتوافق مع عصرنة الإدارة العمومية، خاصة في مجال مكافحة الغش و الفساد الإداري للوصول للشفافية و الإتصال في كل إدارة.
- أخيرا يجب العمل على ضرورة الإبتعاد عن الإرتجالية و المثالية في تحديد الأهداف و صياغة البرامج و المخططات دون إحداث الآليات الكفيلة بالتنفيذ.

المراجع

1. أحمد بن يوسف و منير نوري (2016)، معوقات توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال في المؤسسات العمومية الجزائرية، مقال بمجلة (إقتصاديات شمال إفريقيا)، العدد 14، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 214-215.
2. أحمد بن يوسف و منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص 215.
3. رفيق بن مرسل (2011)، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر 2001-2011، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص ص 146-147.

4. صبرينة مقناني (2012)، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، حول (الحكومة و المجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية)، الدوحة، قطر.
5. عبد القادر بلعربي وآخرون (2012)، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول (الإقتصاد الافتراضي وإنعكاساته على الإقتصاديات الدولية)، المركز الجامعي بخميس مليانة ، الجزائر، ص ص 7-8.
6. علي غريبي (2016)، إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية و آفاق ترشيدها، مقال بمجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 03، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، ص ص 425-428.
7. فتيحة فرطاس (2016)، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مقال بمجلة (الإقتصاد الجديد)، العدد 15، المجلد 2، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 317.
8. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 8.
9. مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 26 صفر 1424 الموافق 28 أفريل 2003، المحدد لمهام المديرية العامة للإصلاح الإداري وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 30، ص 13.
10. مرسوم تنفيذي رقم 96 - 212 المؤرخ في 28 محرم 1417 الموافق 15 جوان 1996، المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي، الجريدة الرسمية، العدد 37، ص 8.
11. مرسوم رئاسي رقم 06-413 المؤرخ في أول ذي القعدة 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 17.
1. République algérienne démocratique et populaire (2001), rapport générale du comité de la reforme des structures et des missions de l'état, pp 62-65.
2. Silga BALLER and others (2016), The global information technology report 2016, World Economic Forum, Suisse, p57.
3. Silga BALLER and others, op.cit, pp 63-165
4. Soumitra DUTTA and others (2013), The global information technology report 2013, World Economic Forum, Suisse, p143.
5. United Nation (2016), E-government survey 2016, department of economic and social affairs, New York, p 15